الأمم المتحدة S/2017/505

مجلس الأمن

Distr.: General
15 June 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(عن الفترة الممتدة من ٢ آذار/مارس إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلب إلي فيه أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ٩٠ يوما. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية التي حصلت في الفترة الممتدة من ٢ آذار/مارس إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والإصلاحات التي وضعت لتكييف البعثة مع الأوضاع القائمة في الميدان، وزيادة كفاءة البعثة في تنفيذ ولايتها، وتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ويقدم التقرير أيضا استعراضا للتقدم الذي أحرزته الأطراف في وقف الأعمال العدائية، والعودة إلى مسار الحوار وتحقيق شمولية المشاركة في الحكومة، ويتناول مسألة تعديل ولاية البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية والاقتصادية

عملية السلام في جنوب السودان

٢ – لم يزل تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام) متعثرا بشكل عام، إذ لم يحرز تقدم ملحوظ نحو توسيع نطاق شمولية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ففي ١٥ آذار/مارس، أعلن الرئيس سلفاكير تعيين وزراء جدد لوزارات العمالة والخدمة العمومية، وتنمية الموارد البشرية والزراعة، والأمن الغذائي. وخصصت تلك المناصب التي غدت شاغرة بعد استقالة مسؤولي المعارضة، للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت قيادة النائب الأول للرئيس تعبان دينق وتحالف الأحزاب السياسية. وعين الرئيس كير أيضا نوابا لوزراء الدفاع وشؤون قدامى المحاربين (من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لتعبان دينق قاي)، والعمالة والخدمة العمومية وتنمية الموارد البشرية (من الحركة الشعبية لتحرير السودان داخل الحكومة). وفي ١٥ آذار/مارس أيضا، استعاض الرئيس عن ٢١ عضوا في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية مرتبطين بنائب الرئيس الأول السابق ريق مشار بالأعضاء المتحالفين مع نائب الرئيس الأول تعبان دينق قاي.

160617 160617 17-09495 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ووفقا للفصل السابع من اتفاق السلام، عقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم جلسات عامة شهرية في ١٥ آذار/مارس و ٢٦ نيسان/أبريل و ٢٤ أيار/مايو. وفي الجلسة العامة التي عقدت في آذار/مارس، اتفق أعضاء اللجنة المشتركة على إنشاء ست لجان عاملة تقنية، استنادا إلى الفصول المواضيعية لاتفاق السلام، وهي الحوكمة، والأمن، والمساعدة الإنسانية، والاقتصاد والمالية، والعدالة الانتقالية، والشؤون الدستورية. وكلفت اللجان بتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ اتفاق السلام؛ والتوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية؛ وتقديم تقارير عن الوضع الراهن قبل الجلسات العامة للجنة.

٤ - وفي ٣١ آذار/مارس، اجتمع رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق فيستوس موغاي، بريك ماشار في جنوب أفريقيا، وحثه على أن يدين العنف ويعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد ويشارك في الحوار الوطني. وقال السيد ماشار إن قواته تتصرف دفاعا عن النفس، ثم دعا إلى عقد منتدى محايد للأطراف لمناقشة مسائل وقف إطلاق النار وإحياء اتفاق السلام.

٥ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، قدم رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتعديل الدستور إلى وزير العدل والشؤون الدستورية مشروع قانون يجمل التعديلات اللازمة لمواءمة الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١ مع اتفاق السلام. وبدأت اللجنة، طبقا لما تقتضيه ولايتها، استعراض قوانين الأمن الوطني والتشريعات الأخرى التي ينبغي تعديلها، لضمان اتساقها مع اتفاق السلام.

٦ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، رفع الرئيس كير إلى ١٠٣ عدد أعضاء اللجنة التوجيهية لمبادرة الحوار الوطني التي أعلنت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث أبقى على الغالبية العظمى من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان المشاركين في الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي المتحالف مع النائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي وتحالف الأحزاب السياسية. وتشمل التعيينات الجديدة ممثلي مجموعة المحتجزين السياسيين السابقين والزعماء الدينيين البارزين وتسعة رعايا أجانب، ولكن من دون أي ممثلين للسيد ماشار أو حركات المعارضة ممن يقيمون خارج البلد. وفي ٢٢ أيار/مايو، أعلن الرئيس كير رسميا عن انطلاق عملية الحوار الوطني، بحضور موسيفيني، الرئيس الأوغندي، وأدى لديه اليمينَ ٦٠ من أعضاء اللجنة الموجودين في جوبا. وأعلن أيضا عن وقف إطلاق النار من جانب واحد لخلق بيئة مواتية للحوار وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وأمر الأجهزة الأمنية بوقف اعتقال عناصر المعارضة الذين يرغبون في الانضمام إلى الحوار، وأمر باستعراض السجناء السياسيين. وفي ٣١ أيار/مايو، عين الرئيس كير ثلاث نساء في هيئة قيادة الحوار الوطني التابعة للجنة التوجيهية، التي أصبحت الآن تضم ٩ أعضاء.

٧ - وفي بيانين مشتركين، مؤرخين ١٧ و ٣٠ نيسان/أبريل، أدانت مجموعة جديدة تتألف من ستة كيانات معارضة بارزة خطط الرئيس كير للحوار باعتبارها ”أحادية الجانب“ وليست شاملة للجميع حقا. وتضمنت قائمة الموقعين على هذين البيانين كلا من الجناح المعارض داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، والمحتجزين السياسيين السابقين، والحركة الديمقراطية الوطنية بقيادة لام أكول، وجبهة الخلاص الوطني/جيش الخلاص الوطني الذي أنشأه حديثا النائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان المعني باللوجستيات، الفريق الأول توماس سيريلو سواكا. وفي بيان صادر في ٢٢ أيار/مايو، أدان فصيل الجناح المعارض داخل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لماشار، العملية أيضا باعتبارها ”حوارا أحادي الجانب مفروضا من قبل الرئيس كير وحلفائه“.

العمل على الصعيد الإقليمي

٨ - خلال زيارة إلى جنوب السودان في الفترة من ١ إلى ٧ آذار/مارس، عمل الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، الرئيس السابق ألفا عمر كوناري، مع مسؤولي الحكومة الانتقالية، بمن فيهم الرئيس كير، من أجل إحياء العملية السياسية، والتوصل إلى وقف الأعمال العدائية، وتهيئة بيئة مواتية للحوار الشامل للجميع. وفي ١٧ آذار/مارس، حث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الأطراف على احترام الوقف الدائم لإطلاق النار، وشدد على ضرورة إجراء حوار وطني شفاف وشامل للجميع، تقوده شخصية محايدة. وفي يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، توجه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، إلى جنوب السودان لزيارة المناطق المتضررة من المجاعة في ولاية الوحدة، وللاجتماع أيضا بأصحاب المصلحة الوطنيين وتقييم الوضع. وفي أثناء تلك الاجتماعات، أعرب عن قلقه العميق من الأزمة الإنسانية المستشرية في البلد وناشد الأطراف المتحاربة الامتناع عن أعمال العنف.

٩ - وفي ٢٥ آذار/مارس بنيروبي، ناقشت جمعية رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الوضع القائم في جنوب السودان. وأعلنت الجمعية في بيانها الختامي أن الرئيس كير قبل بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد ومنح العفو العام للذين ينبذون العنف بغية تعزيز المشاركة الشاملة للجميع في الحوار الوطني. وفي يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو بكامبالا، عقد الرئيس الأوغندي موسيفيني اجتماعا بين أعضاء الحركة الشعبية في الحكومة وفصيل تعبان دينق قاي في الجناح المعارض داخل الحركة الشعبية والمحتجزين السياسيين السابقين.

التطورات السياسية الأخرى

١٠ - في ٩ أيار/مايو، أزاح الرئيس كير الفريق الأول بول مالونغ أوان من منصبه كرئيس لهيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وعين اللواء جيمس أيونغو ماووت في منصبه. وتوجه الفريق الأول مالونغ إلى ييرول، في ولاية شرق البحيرات، حيث مكث حتى عودته إلى جوبا في ١٣ أيار/مايو بعد أن حثه على ذلك مشايخ الدينكا والمسؤولون الحكوميون. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلن الرئيس كير عدة تغييرات في هيكل قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وإنشاء ثلاثة أفرع للخدمات العسكرية: القوة البرية والقوة الجوية والدفاع الجوي، والوحدة النهرية.

التطورات الاقتصادية

١١ - لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات شديدة في مجال الاقتصاد الكلي. ففي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٧، تواصل ارتفاع الأسعار وإن بوتيرة أبطأ، مقارنة بالأشهر الأربعة الأوائل من عام ٢٠١٦، حيث بلغ المتوسط السنوي للتضخم ٣٤٣,٧ في المائة و ٤٩٥,٤ في المائة تباعا. وظل إنتاج النفط في مستويات منخفضة بمقدار نحو ٠٠٠ ١٣٠ برميل يوميا، مقارنة بإنتاج الفترة السابقة لاندلاع النزاع. وتواصل انهيار قيمة جنيه جنوب السودان تجاه دولار الولايات المتحدة وأدى تراكم متأخرات المرتبات إلى تقويض القدرة الشرائية للأسر المعيشية في جميع أنحاء البلد. وكررت الحكومة تأكيد التزامها بتدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي التي تشمل تحصيل الإيرادات غير النفطية وخفض النفقات، فضلا عن تعزيز السياسة النقدية والنظام المصرفي، غير أنه لم تظهر أي بوادر على وقف وتيرة الانكماش.

ثالثا – الحالة الأمنية

١٢ – نفذ الجيش الشعبي لتحرير السودان هجماته في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في أعالي النيل وجونقلي، بينما واصل محاولاته لطرد عناصر المعارضة في غرب بحر الغزال ووسط الاستوائية وشرق الاستوائية، وغالبا ما كان المدنيون يجدون أنفسهم محاصرين بعمليات القتال، هذا إن لم يُتخذوا عمدا هدفا من أهدافه مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة منهم وإلى وقوع انتهاكات في مجال حقوق الإنسان وتفاقم الاحتياجات الإنسانية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٣ – استمر تدهور الوضع الأمني في منطقة أعالي النيل الكبرى. و في واو شلك، في ٣ آذار/مارس، لاحظ فريق إحدى الدوريات التابعة للبعثة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أنه لم يبق في البلدة أي مدني في أعقاب هجوم كبير قام به الجيش الشعبي. ووطد الجيش الشعبي مواقعه في مقاطعة مانيو بتنفيذ عمليات قصف جوي حول بلدة كيدبك خارج منطقة ناصر في ١٥ آذار/مارس، وتمكن حسب الأنباء من السيطرة على قريتي ثورغوانغ ودابا اللتين كانتا في قبضة الجناح المعارض من جيش التحرير الموالي لموشار. وفي واو شلك لوحظت عمليات قصف في ٢٣ آذار/مارس بين الجيش الشعبي والجناح المعارض الموالي لماشار. وكانت هنالك أنباء عن هجوم قام به الجيش الشعبي بتونغا، في مقاطعة بانييكانغ، واشتباكات بين قوات المعارضة والجيش الشعبي بالقرب من أواشي، في ١٣ نيسان/أبريل. وانسحبت قوات المعارضة من تونغا بعد قتال شرس مع الجيش الشعبي في ١٧ نيسان/أبريل. واستولى الجيش الشعبي على بلدة كودوك التي كانت في قبضة الجناح المعارض خلال قتال نشب يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل وأسفر عن فرار عدد كبير من المدنيين من كودوك نحو أبوروك. وفي ٤ أيار/مايو، نشر الجيش الشعبي قوات في تونغا إثر أنباء عن وقوع اشتباكات مع قوات الجناح المعارض الموالي لماشار/أغولوك في تلك المنطقة. وفي الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو، اشتبك الجيش الشعبي مع الجناح المعارض الموالي لماشار/أغولوك في منطقة كاكا وسيطر على تلك المنطقة حسبما ورد في الأنباء.

١٤ – وكان الوضع الأمني في جونقلي غير مستقر، حيث أوردت الأنباء أن قوات الجيش الشعبي تغلغلت في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في وسط جونقلي وشمالها. وعقب القتال الذي نشب في مقاطعة أرور، في أوائل آذار/مارس، أوردت الأنباء أن المدنيين فروا من موتوت وبولشول إلى وات ولانكيين، صوب أكوبو. وفي ١٩ آذار/مارس، هاجمت مجموعة مسلحة سفينة تجارية في النيل كانت تبحر من تاير صوب بور، فقتلت ثمانية مدنيين وجرحت سبعة آخرين. وتفيد الأنباء بأن الجيش الشعبي اشتبك مع الجناح المعارض من الجيش الموالي لماشار في واو بايام، في مقاطعة أيود، في ٣١ آذار/مارس قرب يواي، وفي مقاطعة أرور في ١٢ نيسان/أبريل، وفي منطقة وات في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل، وفي مقاطعة شويل نيرول في ٢٥ نيسان/أبريل. وفي ٥ أيار/مايو، اشتبك الجيش الشعبي مع قوات الجناح المعارض الموالي لمشار عندما قام الجناح المعارض حسبما أوردته الأنباء بمهاجمة أماكن إقامة حاكمي ولايتي أكوبو وبييه (أنشئت بموجب المرسوم التأسيسي ٢٠١٧/٠٢). وفي ١٧ أيار/مايو، حاولت قوات الجناح المعارض أن تستعيد وات، إلا أن قوات الجيش الشعبي أرغمتها على التراجع.

١٥ – وفي ولاية الوحدة، استمر اختطاف الأطفال والشباب وتجنيدهم واستخدامهم على يد الجيش الشعبي والجناح المعارض الموالي لتعبان دينق قاي في مقاطعتَي قويت ولير. وفي ٢٦ آذار/مارس، سيّرت

البعثة دوريات إلى ميانديت، حيث أبلغ مسؤولون في الجناح المعارض الموالي لمشار عن وقوع اشتباكات مع القوات الحكومية. وفي ١٥ نيسان/أبريل، سيّرت البعثة دورية إلى ونكور على الحدود مع ولاية أعالي النيل بعد أن كان جنود من الجيش الشعبي منعوا الدورية من الوصول، وهددوها بإطلاق النار عليها، وقد شاهدت الدورية عدداً كبيراً من جنود الجيش الشعبي وفي حوزتهم أربع دبابات وناقلتا جنود مصفحتان. وفي ٣ أيار/مايو، تعرّضت قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في لير لإطلاق نار من أسلحة صغيرة؛ وقد صدّ حفظة السلام في البعثة الهجوم، دون وقوع أي إصابات أو أضرار؛ وتجري البعثة تحقيقاً في الهجوم. وفي ١٠ أيار/مايو، أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي والجناح المعارض الموالي لمشار في لوم بيام بمقاطعة لير.

منطقة الاستوائية الكبرى

١٦ - كانت الحالة الأمنية متوترة في ولايات الاستوائية، مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي وعناصر من المعارضة، وانعدام الأمن على طول الطرق الرئيسية، وورود ادعاءات بأن جنود الجيش الشعبي يستهدفون المدنيين. ففي ولاية وسط الاستوائية، أُبلغ عن وقوع مواجهات بين القوات الحكومية والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار في بلدة ياي في ١٢ آذار/مارس، وفي كاجو كاجي في ٢٦ آذار/مارس، وفي أمباشي بمقاطعة ياي في ٨ نيسان/أبريل، وفي منطقة كاقيلو غرب بلدة ياي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو، وفي منطقة كايا في ٢٥ أيار/مايو. وتلقت البعثة تقارير تفيد أيضاً بأن قوات حكومية هاجمت مواقع للمعارضة في منطقة كاجو كاجي خلال شهر أيار/مايو. ووردت تقارير تفيد أيضاً بحدوث مواجهات بين أفراد من قوات الأمن الحكومية في بلدة ياي، بما في ذلك مقتل أحد جنود الجيش الشعبي وموظف في جهاز الأمن الوطني. وفي الوقت نفسه، تواصل انعدام الأمن على طول طريق جوبا - بور. ففي ١٠ آذار/مارس، هاجم رجال مسلحون مركبة تجارية، مما أسفر عن مقتل اثنين من الرعايا الأجانب. وفي ٢٥ آذار/مارس، نصبت مجموعة مسلحة كميناً، فقتلت سبعة أفراد، ستة منهم عاملون في المجال الإنساني، من بينهم أربعة رعايا أجانب. وفي نيسان/أبريل، أسفرت كمائن نصبها رجال يرتدون الزي العسكري على طريقَي جوبا - بيبور وجوبا - توريت عن وقوع ستة قتلى، وفي ٥ أيار/مايو، أسفرت هجمات متعددة على طريق جوبا - بور عن وفاة ٢٧ مدنياً. وفي ٩ أيار/مايو، تعرّضت قافلة من الحراس المرافقين للنائب الأول للرئيس لهجوم على أيدي أفراد مسلحين بين جميزة ومنقلة، مما أسفر عن إصابتين.

١٧ - وفي ولاية شرق الاستوائية، وقعت قافلة تابعة للجيش الشعبي في مقاطعة لوبا في كمين في ٧ آذار/مارس، نصبه عناصر من المعارضة وشباب من المنطقة بحسب التقارير مما أدى إلى مقتل ثلاثة جنود من الجيش الشعبي. وفي ٨ آذار/مارس، نهب رجال مسلحون يرتدون الزي العسكري شاحنة تجارية على طريق لوبا - لافون. وفي ١٨ آذار/مارس، نصب مسلحون يرتدون الزي العسكري كميناً لقافلة من الشاحنات تستأجرها إحدى وكالات الأمم المتحدة لنقل الأغذية إلى مقاطعة إكوتوس. وفي باجوك، في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل، اندلعت أعمال عنف عندما هاجم أفراد مسلحون قافلة عسكرية تابعة للجيش الشعبي، قام عقبها عناصر من الجيش الشعبي بمهاجمة المدنيين في باجوك بيام، للاشتباه فيما يبدو بأنهم يدعمون الجناح المعارض في الحركة الشعبية والجيش الشعبي، مما أسفر عن نزوح المدنيين إلى أوغندا والمنطقة المحيطة. ولاحظت دوريات البعثة إلى باجوك أن البلدة تشهد انتشاراً كثيفاً للأسلحة.

١٨ - وفي ولاية غرب الاستوائية، استمرت القلاقل الأمنية الناجمة عن الاشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر المعارضة المسلحة. وفي آذار/مارس، وردت ادعاءات تفيد بأن عناصر يُشتبه في أنهم تابعون للجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان اختطفوا مدنيين في مواقع مختلفة من مقاطعة يامبيو. ووردت تقارير أيضاً عن عمليات شنّها الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد عناصر من المعارضة في مقاطعة ناغيرو، وعن وقوع اشتباكات بين القوات الحكومية ورجال مسلحين في منطقة إكبيرو في يامبيو، وحادث إطلاق نار بين دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأفراد سابقين من الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان في بلدة يامبيو.

منطقة بحر الغزال الكبرى

١٩ - كانت الحالة الأمنية في منطقة بحر الغزال الكبرى متوترة، مع ورود تقارير تفيد بوقوع اشتباكات وحوادث أمنية بسبب المواجهات بين القوات الحكومية وعناصر المعارضة. ففي ولاية البحيرات، وقعت بعثة طبية في كمين نصبه مسلحون على طول طريق شامبي - كرير، قرب الحدود مع ولاية الوحدة في ١٤ آذار/مارس. وأسفر ذلك عن مقتل مسؤول حكومي من إدارة الصحة وإصابة آخرين، أحدهما موظف دولي في وكالة تابعة للأمم المتحدة. وفي ٢ أيار/مايو، وقعت مركبة تابعة لوكالة دولية للمعونة في كمين نصبته جماعة مسلحة في المنطقة الواقعة بين ولو ولام في مقاطعة ولو، مما أسفر عن إصابتين. وفي واراب، قُتل أحد جنود الجيش الشعبي وأصيب اثنان آخران بجروح عندما هاجم أفراد مسلحون قافلة تابعة للجيش الشعبي في مقاطعة غرب أبوك في ٢٨ نيسان/أبريل.

٢٠ - وبعد قصف وإطلاق نار شديدين جنوب غرب بلدة واو في يومَي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس، نشر الجيش الشعبي تعزيزات وأفاد بأن عناصر من المعارضة المحلية هاجموا مواقع تابعة له في ناتابو وبقاري، مما أسفر عن إصابة أربعة من جنوده. وبعد مقتل جندي من الجيش الشعبي في مابل على أيدي جماعة مسلحة في ٣ نيسان/أبريل حسبما أوردت الأنباء، استمرت الاشتباكات في مابل في ٤ نيسان/أبريل، حيث أفاد شهود بوجود عدة جثث عند نقطة تفتيش تابعة للجيش الشعبي. وأسفر القتال الذي نشب في ٥ نيسان/أبريل في مجاك الواقعة على مقربة من هناك عن لجوء مئات المدنيين إلى بلدة واو. وعقب هذه الحوادث، وجه الجيش الشعبي مزيداً من الجنود والمدفعية والدبابات إلى ثكنة قرينيتي في واو. وفي ١٠ نيسان/أبريل، اندلع إطلاق نار في خمسة مواقع في بلدة واو بعد أن قتلت قوات يُشتبه في أنها من المعارضة ١٩ جندياً من الجيش الشعبي في كمين نُصب على طريق بازيا - واو في اليوم السابق. وتفيد الادعاءات بأن القوات الحكومية ردّت بالانتقام من السكان المدنيين في بلدة واو. ونتيجة لذلك، نزح أكثر من ٢٢ ٠٠٠ شخص ولجأوا إلى منطقة الحماية المتاخمة لقاعدة البعثة في واو ومواقع أخرى في بلدة واو. وفي الوقت نفسه، استمرت الاشتباكات خارج بلدة واو. ففي ١٢ نيسان/أبريل، وردت تقارير عن إطلاق قذائف الهاون في منطقة بقاري، جنوب غرب واو. وفي ١٣ نيسان/أبريل، عند مشارف بلدة واو، أوقف الجيش الشعبي دورية تابعة للبعثة كانت متجهة إلى بقاري. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن قوات الجيش الشعبي اشتبكت مع عناصر من المعارضة في بلدة راجا، مما أدى إلى تشريد المدنيين. وفي ١٣ أيار/مايو، أفيد بمقتل عدد من جنود الجيش الشعبي في اشتباكات مع الجناح المعارض الموالي لمشار في بيرينقي وناتابو، جنوب غرب بلدة واو. وبحسب الادعاءات، هاجم الجيش الشعبي في ١٤ أيار/مايو مواقع تابعة للجناح المعارض الموالي لمشار في منطقة غيدي.

النزاعات القبلية

٢١ - اشتدت حدة التوترات بين قبيلتي الدينكا بور والمورلي في ولايتَي جونقلي وبوما على خلفية حوادث سرقة مواش واختطاف أطفال. ووقع قتال بين شباب من الدينكا بور والمورلي في محيط كوجار ومنيابول في الفترة من ٤ إلى ٧ آذار/مارس، مما أسفر بحسب التقارير عن إصابة ٩ شباب من المورلي و ١١ شاباً من الدينكا. وفي ١٠ نيسان/أبريل، قتل مسلحون من جماعة لو نوير ٤٢ شخصاً وجرحوا نحو ١٧ شخصاً واختطفوا ٢٥ طفلاً في هجوم شنّوه على مخيم ماشية تابع للمورلي في قرية منياجاك في ليكوانقولي بولاية بوما، سرقوا أثناءه الآلاف من رؤوس الماشية. وبحسب التقارير، فرّ ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ شخص من المنطقة إلى ليكوانقولي. وفي الوقت نفسه، ادّعت السلطات في مقاطعة بوتشالا الشمالية أن رجالاً مسلحين من جنوب السودان قتلوا ٢٨ شخصاً واختطفوا ٤٣ طفلاً من منطقة قامبيلا في إثيوبيا يومَي ١٢ و ١٣ آذار/مارس. وأدى نزاع عنيف نشب بين شباب مسلحين من المنداري والدينكا بور في مقاطعة جميزة بولاية تركاكا في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو إلى مقتل حوالي ٤٠ مدنياً، وتدمير قرى وتشريد مدنيين، وإغلاق طريق جوبا - بور مؤقتاً.

٢٢ - وفي ولاية الوحدة، عقد حكام ولايات ليج الشمالية وتويج وتونج وقوقريال اجتماعاً في منكين بمقاطعة ميوم، لمناقشة القضايا التي تؤثر على التعايش السلمي. ودعا الحكام إلى تشكيل قوة مشتركة من الجيش الشعبي من الولايات الأربع ونشرها في مواقع محددة، ووقعوا على قرار من ١٠ أحكام وافقوا فيه على إنشاء محكمة حدودية مشتركة معنية بحوادث سرقة المواشي ونزع سلاح المدنيين.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٣ - منذ اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُجبر أكثر من ٣,٨ ملايين شخص من جنوب السودان على الفرار من ديارهم، بمن فيهم ١,٩٧ مليون شخص شُرِّدوا داخلياً، وأكثر من ١,٨٩ مليون شخص فروا كلاجئين إلى البلدان المجاورة، ولا سيما إثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا. وحتى ١٥ أيار/مايو، كانت أوغندا تستضيف أكثر من ٢٠٠ ٩١٩ لاجئ من جنوب السودان، من بينهم أكثر من ٥٠٠ ٢٤٧ لاجئ وفدوا في عام ٢٠١٧.

٢٤ - ونظراً للقتال والتشريد في أنحاء كثيرة من البلد، زادت الاحتياجات الإنسانية زيادة حادة. ففي جونقلي، يُقدَّر بأن ٠٠٠ ١٠٠ شخص شُرِّدوا خلال الهجوم الذي شنّته الحكومة في مقاطعات أيود ونيرول وأورور، بينما شُرِّد عدة آلاف نتيجة الاشتباكات في بيبور. وفي ولاية شرق الاستوائية، حدث ارتفاع كبير في حالات التشرد مع فرار الناس من أقورو وأوميو وبانيكوارا إلى بلدة مقوي، وكذلك من مقوي وباجوك إلى أوغندا. وفي ولاية غرب بحر الغزال، أسفرت اشتباكات وقعت خارج واو وأنباء عن عمليات قتل مستهدفة خلال العمليات الحكومية في بلدة واو عن تشريد أكثر من ٠٠٠ ٢٢ شخص. وفي ولاية أعالي النيل، فرّ ما يُقدَّر بنحو ٠٠٠ ٢٥ شخص جراء تجدد القتال والهجوم الذي شنّته الحكومة على كدوك في مقاطعة كدوك وتونقا في مقاطعة فنيانق والقرى المحيطة بها في أواخر نيسان/أبريل. ووصل كثير من الفارين إلى أبوروك، وهو موقع ناءٍ تشح فيها المياه، بينما عبر عدة آلاف الحدود إلى السودان.

٢٥ - وظلت حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مريعة، فقد أُعلنت حالة مجاعة محلية في مقاطعتَي لير وميانديت بولاية الوحدة في ٢٠ شباط/فبراير، ويُقدّر بأن نحو ٥,٥ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على نطاق البلد. وقد وصلت الحملات العامة لتوزيع الغذاء إلى أكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ شخص في ١٥ موقعاً في المقاطعات المتضررة من المجاعة أو المعرضة إليها بشدة (كوش وفاينجيار). وبالإضافة إلى ذلك، يجبر انعدام الأمن الغذائي الناس على الهجرة إلى السودان من شمال بحر الغزال، وبسبب النزاع في جونقلي، ولا سيما في نيرول، يعاني الناس الآن انعداماً في الأمن الغذائي وصل إلى مستويات الطوارئ. وتواصل الأزمة الاقتصادية، ولا سيما ارتفاع أسعار الغذاء، تعميق انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ استراتيجية مشتركة لوقف زحف المجاعة من خلال برنامج متكامل للإنعاش وتحقيق الاستقرار في مناطق بعينها.

٢٦ - وظل انهيار النظام الصحي وانتشار الأمراض المعدية شاغلاً رئيسياً. وحتى ١٥ أيار/مايو، أُبلغ عن ٨ ١٦٠ حالة إصابة بالكوليرا، بما في ذلك ٢٤٨ وفاة (معدل الوفيات من حالات الإصابة بنسبة ٣,١٠ في المائة) في ١٩ مقاطعة في جنوب السودان منذ تسجيل أول حالة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ومنذ بداية ٢٠١٧، أُبلغ عن أكثر من ٢٠٠ ٤٣٩ حالة من حالات الإصابة بالملاريا والحصبة في ٥ مقاطعات، معظمها في صفوف الأطفال دون سن الخامسة.

٢٧ - وقد تدهورت البيئة التي يعمل فيها موظفو المساعدة الإنسانية تدهورا حادا. ففي آذار/مارس وحده، قُتل سبعة من العاملين في مجال المعونة، من بينهم ستة قتلوا في ٢٥ آذار/مارس في كمين على طريق جوبا - بيبور وقُتل مُرشد صحي في كمين نصب له في مقاطعة يرول الشرقية في ١٤ آذار/مارس. وفي واو، في نيسان/أبريل، قُتل ثلاثة حمالين، تعاقد معهم برنامج الأغذية العالمي، واحتجزت قوات الأمن موظفا وطنيا من موظفي برنامج الأغذية العالمي، أُطلق سراحه في أوائل أيار/مايو. وفي مطلع نيسان/أبريل أيضا، تعرّض موظفو المساعدة الإنسانية في ولاية أعالي النيل لاعتداءات جسدية، وفي بلدة ملكال، ألقى جنود حكوميون القبض على عامل إغاثة وضربوه، وأقدم موظفو جهاز الأمن الوطني على ضرب عاملين في مجال تقديم المعونة في ملوط، وقامت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي بتهديد عاملين في مجال تقديم المعونة في أبوروك والاعتداء الجسدي عليهم. وأدّت الأعمال العدائية الدائرة إلى انسحاب ما لا يقل عن ١٠٠ من العاملين في المجال الإنساني من أبوروك وأبود وكدوك ولير ولووم وتويك إيست ووات ووالقاك مما أدى إلى تعطيل الخدمات الموجهة لعشرات الآلاف من المدنيين المحتاجين. وظلّ نهب المنشآت الإنسانية على نطاق واسع يشكّل مصدر قلق كبير، بما في ذلك في بلدتي ماينديت وواو شيلوك.

٢٨ - وعلى الرغم من تفاقم خطورة ظروف العمل، رفع عمال المساعدة الإنسانية مستوى استجابتهم، بسبل منها المفاوضات المكثفة لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والدعوة المستمرة فيما يتعلق بضرورة إيصالها مجانا وبأمان ومن دون عوائق. وفي عام ٢٠١٧، تم إيصال المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية لأكثر من ٢,٥ مليون شخص. وشمل ذلك، تلقّي ٢,٥ مليون شخص مساعدات غذائية، ووصول أكثر من مليون شخص إلى مصادر مياه محسنة، وعلاج أكثر من ١٠٠ ٧٦ طفل وحامل ومرضع من سوء التغذية الحاد، وتحصين زهاء ٤٠٠ ٥٢ طفل، تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا، ضد الحصبة.

٢٩ - وبصرف النظر عن إعلان حالة المجاعة المحلية في جنوب السودان، يظل النقص في التمويل واحدا من التحديات، حيث تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ بنسبة ٤٦ في المائة فقط، مما يترك نقصا قدره ٨٨٤,٧ مليون دولار.

خامسا - تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة

ألف - حماية المدنيين

٣٠ - لم تزل البعثة تتبع نهجا ثلاثي المستويات لكفالة حماية المدنيين. ففي إطار المستوى الأول، المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، بذل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة لإشراك السلطات الوطنية والمحلية وكبار المسؤولين العسكريين. وفي هذا المجال، شدّد على مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين، وضرورة قيام الأطراف بوقف الأعمال العدائية وكفالة وصول البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية من دون عوائق. ويسرت البعثة المؤتمرات المتصلة بالهجرة الرعوية في ولايات تيريكيكا وجوبيك وجونقلي وأمادي، ونظمت حلقات عمل عن التماسك الاجتماعي والمصالحة وإدارة النزاعات. ودعمت البعثة زيارة رفيعة المستوى قام بها النائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي إلى ولايتي جونقلي وبوما نجم عنها وقف الأعمال العدائية وانسحاب الشباب المسلح إلى مناطقهم. وبمعزل عن ذلك، دعمت البعثة مبادرة قادها النائب الأول للرئيس وأسفرت عن وقف الأعمال العدائية بين الجهات الفاعلة في دينكا بور والموندواري في ولاية تيريكيكا وإعادة فتح طريق جوبا - بور. وأُنشئت لجنة للتحقيق في أعمال العنف بين دينكا بور والموريلي، ودينكا بور والموندواري، وتقديم توصيات لمنع حدوث المزيد من النزاعات بين هذه الجماعات. وبغية تيسير الهجرة السلمية للرعاة والماشية من السودان إلى أعالي النيل العليا، نظمت البعثة مؤتمرين لاستعراض قضايا الهجرة حضرتهما المجتمعات المضيفة والرعاة في مقاطعتي الرنك وملوط.

٣١ - وفي إطار المستوى الثاني، المتعلق بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، واصلت البعثة توفير الحماية لما عدده ٤٨٢ ٢٣٠ من النازحين في ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة في مختلف أنحاء البلد، وكان هذا أكبر عدد من النازحين داخل مواقع البعثة منذ أزمة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكان من بين هؤلاء ١٣٩ ١١٩ في بانتيو و ٨٣٣ ٣٨ في جوبا و ٥٩٩ ٣٠ في ملكال و ٦٥١ في ملوط و ٩٥٦ ١ في بور و ٣٤٤ ٣٩ في واو. ولا تزال منطقة الحماية المؤقتة في لير، في جنوب ولاية الوحدة، توفّر ملاذا لأكثر من ٠٠٠ ١ نازح.

٣٢ - وواصلت البعثة التركيز على منع أعمال العنف ضد المدنيين في المناطق الواقعة خارج مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وردعها والتخفيف من حدتها. وشملت الجهود استمرار النشر الاستباقي وتسيير والدوريات، بما في ذلك الدوريات الراجلة المتكاملة التي تتألف من أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين، لتسهيل التعامل مع المجتمعات المضيفة النازحين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ مجموع الدوريات التي سُيّرت ٩٢٧ ٧ دورية. وفي جوبا، وسّعت البعثة نطاق دورياتها خارج المنطقة الخالية من الأسلحة حول مواقع البعثة لحماية المدنيين، بما في ذلك أثناء ساعات الظلام، مما قلّص إلى حد كبير الأنشطة الإجرامية في المنطقة. وواصلت البعثة أيضا تسيير دوريات منتظمة خارج مواقع حماية المدنيين في بانتيو وبور وملكال وواو. ويجري التخطيط لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة في جميع أنحاء

موقعي بانتيو وملكال. واضطلعت البعثة بأنشطة اتصال هامة، من بينها تسيير دوريات متكاملة إلى المناطق المتضررة من النزاع في كاجو كيجي وياي في ولاية وسط الاستوائية، وماقوي في ولاية شرق الاستوائية، وراجا في ولاية غرب بحر الغزال، وونكور في ولاية الوحدة، ومانيابول بوشالا في ولاية جونقلي، وكودوك وأبوروك في ولاية أعالي النيل. وعلاوة على ذلك، وابتغاء التصدي لحالات العنف الجنسي والعنف الجنساني المتصل بالنزاعات ضد النساء والفتيات النازحات، عزّزت البعثة الدوريات المتكاملة والنشطة في المناطق التي تكون فيها النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر، بما في ذلك في باثاي ويوي وموتوت ووات. وفي مواقع حماية المدنيين في بور وبانتيو، ذكّرت حملات التوعية النساء بأهمية التقيد بدوريات الحطب لتجنب الاعتداءات الجنسية. وفي جوبا، زادت دوريات الحطب من مرتين إلى ثلاثة في الأسبوع.

٣٣ - وفي إطار المستوى الثالث، المتعلق بتهيئة بيئة توفر الحماية، واصلت البعثة العمل مع السلطات الوطنية والمجتمعية والمجتمع المدني من أجل تحديد التدابير التي تسهم في التعايش السلمي فيما بين المجتمعات المحلية المجاورة. ونفّذت البعثة، بدعم من الشركاء المنفذين، ٢٣ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، وحسّنت سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه، وجدّدت المرافق العامة بما في ذلك المدارس والمراكز الشبابية والنسائية، ومأوى للأفراد الضعفاء.

٣٤ - وفي إطار اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام، يسرت البعثة عمليات الحوار بين القيادات النسائية وقيادة البعثة لتقييم حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واستضافت البعثة عشرة منتديات نسائية للسلام، شاركت فيها أكثر من ٥٠٠ امرأة من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والمجتمعات المحلية، للاستماع إلى وجهات نظرهن بشأن أثر النزاع على النساء وعلى تمثيلهن في حل النزاعات ومبادرات الحوار. وستقدّم التوصيات المنبثقة عن هذه المشاورات وخطة عمل للتنفيذ إلى قيادة البعثة لتوجيه مساعيها الحميدة. وواصلت البعثة أيضا تنظيم حلقات عمل للتوعية بحقوق الإنسان، بما في ذلك حلقات عمل متعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات، لأفراد المجتمع المحلي وقوات الأمن الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت البعثة منتدى بشأن المساواة بين الجنسين يستكشف الروابط الحاسمة بين زيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام والإعمال الفعال لولاية البعثة في مجال حماية المدنيين.

٣٥ - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حاوية لتخزين الأسلحة والذخيرة لشرطة البعثة في خمسة مواقع (جوبا وبانتيو وبور وملكال وواو) من أجل حفظ المواد الخطرة التي صودرت أثناء تفتيش مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع البعثة، تقييما للمخاطر شمل استعراضا لمخازن الذخائر والمتفجرات في ١٧ موقعا ميدانيا للبعثة.

باء - رصد حقوق الانسان والتحقيق بشأنها

٣٦ - ما برح المدنيون يرزحون تحت وطأة النزاع المستمر في أنحاء البلد. ورغم أن القوات الحكومية وقوات المعارضة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المتصلة بها، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان هو المسؤول عن معظم الحالات التي وثقتها البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة مقتل ١٤٩ مدنيا وجرح ٩٠ آخرين من جراء أعمال العنف المتصلة بالنزاع. وفي باجوك،

في ولاية شرق الاستوائية، بين ٣ و ٥ نيسان/أبريل، كانت القوات الحكومية مسؤولة عن عمليات القتل العشوائية الموجهة ضد المدنيين، وأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وعن نهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وشمل ذلك ما لا يقل عن ٦٦ حالة وفاة موثقة في صفوف المدنيين من إثنية الأكولي، منهم ثماني نساء وخمسة أطفال ورجلان من ذوي الإعاقة، وإصابة ثلاثة آخرين. وأشار شهود إلى وجود مقابر جماعية في باجوك ولاواتشي، واكتشفت البعثة ثلاثة قبور حفرت حديثا وموقعين قُلّبت تربتهما حديثا. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن وقوع ثلاث حوادث عنف جنسي ضلع فيها ستة أفراد؛ وأفادت التقارير بإلقاء القبض على الجناة في واحدة من هذه الحوادث. وقد نُهبت مدرستان ابتدائيتان ومركز صحي وأحرقت منازل. وفي ولاية وسط الاستوائية، أظهر تحليل للصور الساتلية أجراها برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية أنه نتيجة للقتال الذي حدث مؤخرا، تضرر أكثر من ٣٠٠ ١٨ مبنى في مدن ياي وموروبو وكايا وجوارها. وفي ولاية غرب بحر الغزال، في ١٠ نيسان / أبريل، سعت عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدعم من رجال الدينكا، إلى الانتقام من السكان المدنيين في بلدة واو عقب مقتل عناصر منه في كمين يشتبه أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي قد نصبه. وقد وثقت البعثة ١٨ حالة وفاة و ١٠ إصابات، من بينها ثلاث نساء. وكان جميع الضحايا من إثنيتي لووو وفرتيت؛ وكان من بين القتلى ثلاثة من الذكور المتعاقدين مع برنامج الأغذية العالمي. وأشارت تقديرات سلطات الدولة إلى مقتل ٢٨ شخصا وإصابة ٢٧ آخرين. وأنشأ حاكم الولاية لجنة للتحقيق في الهجمات، ولكن حتى الآن لم ترد للبعثة معلومات عن أي اعتقالات.

٣٧ - وقد وثقت البعثة عددا أقل من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ، ويرجع ذلك جزئيا إلى عجز البعثة عن الوصول إلى معاقل المعارضة. وفي ولاية غرب الاستوائية، في الفترة ما بين ١٤ و ١٩ آذار/مارس، قام خمسة رجال ينتمون إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي باختطاف زعيم محلي وثلاثة من موظفي المنظمات غير الحكومية، اتهموهم بأنهم جواسيس حكوميون. وأُطلق سراح الضحايا بعد دفع فدية أو عقب تدخل زعيم ديني.

٣٨ - واستمرّت انتهاكات حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. وواصلت البعثة عملية توثيق حالات من بينها حالات الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة، وتدخل السلطة التنفيذية في الجهاز القضائي، واحتجاز القُصّر مع البالغين، وظروف الاحتجاز التي لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقضت محكمة مقاطعة تونج بالإعدام على ثلاثة رجال ونُفّذ الحكم في سجن تونج في آذار/مارس، بعد إجراءات لم تستوف الأصول القانونية الوطنية أو الدولية ولا معايير المحاكمة العادلة. وفي آذار/مارس، وثقت البعثة وفاة سجينين في سجن جوبا المركزي يُدّعى أنهما توفيا نتيجة سوء المعاملة وعدم كفاية الغذاء وانعدام الرعاية الطبية، بالإضافة إلى وفاة مدافع عن حقوق الإنسان كان معتقلا في مرفق احتجاز تابع لدائرة الأمن الوطني في جبل وقد ظهرت على جثّته آثار تعرّضه للخنق. وفي آذار/مارس، أفادت سجون في كواجوك وبور ويامبيو عن نقص حاد في الأغذية.

٣٩ - وظلت حالات الاحتجاز بدوافع سياسية واسعة الانتشار. وفي ٢ نيسان/أبريل، ألقى ضباط الاستخبارات العسكرية القبض على أكثر من ٥٠ رجلا من إثنية لووو في واو للاشتباه في دعمهم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وأُطلق سراح جميع الأفراد فيما بعد. وواصلت دائرة الأمن الوطني احتجاز الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي من دون السماح لهم بالاتصال بمحامين أو بأفراد

أسرهم، ومن دون تقديمهم إلى المحكمة. ومن بين الأشخاص المحتجزين، المتحدث باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، جيمس غاتديت داك، الذي احتجز منذ ترحيله في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من كينيا، حيث كان يحظى بمركز لاجئ، وثلاثة من الموظفين الوطنيين التابعين للبعثة المحتجزين منذ عام ٢٠١٤، وقد أُطلق سراح أحدهم في ٢٦ أيار/مايو.

٤٠ - وهناك أنباء أخرى عن اعتداءات على حرية الصحافة فيما يتصل برفض الحكومة اعتماد بعض الصحفيين الدوليين. وجاء في تلك الأنباء أن السلطات المحلية اتهمت صحفيين في حالتين بنشر مقالات اعتُبرت أنها تنتقد الحكومة. وذُكر أن هناك ما لا يقل عن ثلاثة صحفيين دوليين آخرين رفض اعتمادهم أو منحهم تأشيرات خلال عام ٢٠١٧. وبمعزل عن ذلك، وثقت البعثة حادثة تتعلق بخطاب كراهية في كنيسة أويل الكاثوليكية في ١٧ نيسان/أبريل، حيث حرض اثنان من كبار مسؤولي الدينكا على العنف ضد جماعات اثنية أخرى.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بتوثيق ١٠٦ حوادث شملت ٧ ٥٥٧ طفلا (٣ ٩٦٥ فتى، و ٣ ٥٩٢ فتاة). وأكثر من ثلث تلك الحوادث متصلة بتجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، سُجل ٢٣ اعتداء على المدارس أو استخدامها عسكريا وكان معظمها في ولاية شرق الاستوائية؛ وبينما تم إخلاء إحدى المدارس، تواصل الأمم المتحدة التحقق من تقارير مزعومة حول استخدام ٥٥ مدرسة لأغراض عسكرية.

٤٢ - وفي ١٤ آذار/مارس، أبلغت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان مجلس حقوق الإنسان بأن هناك زيادة كبيرة في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المرتكبة في مجال حقوق الإنسان في جنوب السودان منذ تموز/يوليه ٢٠١٦. ومددت ولايتها لمدة عام آخر، وكلفت بجمع وحفظ الأدلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة، وتوضيح المسؤولية عنها، بهدف تيسير المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٣ - قامت البعثة بصيانة ما يقرب من ١ ٠٢١ كيلومترا من طرق الإمداد الرئيسية، مما مكن المنظمات الإنسانية من تحديد مواقع إمدادات المعونة مسبقا استعدادا لتسليمها خلال موسم الأمطار. ووفرت قوات البعثة الحماية لعمليات إسقاط الأغذية من الطائرات، وتحركات القوافل، وغير ذلك من أنشطة المساعدة الإنسانية في مواقع مختلفة. وسعت الدوريات إلى الوصول إلى المناطق التي أبلغ فيها عن وقوع أعمال العنف والتشرد وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي يواجه فيها عمال المساعدة الإنسانية عراقيل متكررة تعيق قدرتهم على الوصول إلى المناطق الضرورية في الوقت المناسب. ومع ذلك، اتخذت قوات البعثة موقفا أكثر صرامة، حيث رفضت التراجع، وأمضت الليل في نقاط التفتيش عند الضرورة، بغية تأمين حرية التنقل لهم.

٤٤ - وخلال فترة تدهور الحالة الأمنية في واو في نيسان/أبريل، كثفت البعثة الحماية العسكرية لمخازن برنامج الأغذية العالمي وموظفيه. وفي بلدة لير، أسكنت البعثة عمال المساعدة الإنسانية في قاعدتها المؤقتة للعمليات وقامت بدوريات منتظمة في المناطق المحيطة بها، مما مكنهم من توسيع نطاق خدماتهم. وعلاوة على ذلك، ساعدت البعثة في تهيئة ظروف آمنة من خلال إرسال دوريات على متن مركبات

وأخرى راجلة لإيصال المساعدة والخدمات الإنسانية في مناطق من قبل نيالديو وكواش ونيمني وكالجاك. وفي أيار/مايو، وبطلب من عمال المساعدة الإنسانية، قدمت البعثة الدعم لعودة عمال المعونة والاستجابة للاحتياجات الحيوية في الضفة الغربية في ولاية أعالي النيل. وشمل ذلك نشر القوات بسرعة لإنشاء وجود عسكري خفيف لتمكين عمال المساعدة الإنسانية من استئناف تسليم إمدادات المياه إلى النازحين الذين لجأوا إلى أبوروك.

٤٥ - وأوفدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٤٦ فريقا من أفرقة إزالة الألغام لمسح الطرق ومهابط الطائرات ومواقع هبوط المروحيات وتطهيرها، وذلك من أجل تسهيل وصول القوات الأمنية والمساعدات الإنسانية. وتم استقصاء وفتح مساحة تبلغ ٠٩٣ ٩٨٥ ٥ مترا مربعا، إضافة إلى إزالة وتدمير ٤٣٥ ١٢ قطعة من المتفجرات و ٨٨٩ ٢١٩ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ اتفاق السلام

٤٦ - كان التقدم المحرز عموما في تنفيذ اتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضئيلاً في أحسن الأحوال. وواصلت البعثة تقديم الدعم الفعال لعمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، بما في ذلك من خلال تيسير عقد منتدى منتظم للشركاء الدوليين ومجموعة ''أصدقاء جنوب السودان'' قبل كل جلسة عامة للجنة المشتركة لمواءمة مواقف المجتمع الدولي دعما لعمل رئيس اللجنة. وشاركت البعثة في أعمال اللجان العاملة التابعة للجنة المشتركة المكلفة بتيسير مهامها.

٤٧ - ودعمت البعثة عمليات آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من خلال توفير الحماية العسكرية والمساعدة اللوجستية والإدارية لأفرقة الآلية المعنية بأعمال الرصد والتحقق خلال زياراتها الميدانية، بما في ذلك توجهها إلى مواقع عمليات القتل المزعوم للمدنيين في واو وباجوك. ومع ذلك، لا تزال الآلية تثير القلق إزاء الإجراءات الحكومية المتصلبة المتعلقة بإجراءات منح الرخص الأمنية والقيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقصودة، ولا سيما عند نقاط التفتيش.

٤٨ - وواصلت شرطة البعثة العمل مع فريق الإدارة المشتركة، المؤلف من ضباط من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده النائب الأول للرئيس تابان دينق، لدعم إنشاء الشرطة المتكاملة المشتركة. وبدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكمل ما مجموعه ١٤٧ ١ ضابطا، بمن فيهم ١٩٥ امرأة تدريبهم في ٢٦ أيار/مايو. ودعمت البعثة أيضا فريق الإدارة المشتركة في وضع خطة نشر، بينما قدم البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء الدعم اللوجستي، بما في ذلك تجديد ثلاث مراكز شرطة وتوفير الزي للشرطة. وقد نُفذ كل أشكال الدعم وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة.

٤٩ - ولا يزال التقدم المحرز صوب إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان بطيئا. ولم تُمنح مفوضية الاتحاد الأفريقي بعد الفرصة للتشاور مع المسؤولين الحكوميين في جوبا بشأن المحكمة المختلطة. بيد أن التعاون بين مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة ومكتب المستشار القانوني في مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المحكمة المختلطة تكثف خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وقد أنهت اللجنة الفنية المعنية بالعملية التشاورية بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح تحديد أنماط النزاع، وحددت المجالات التي تحتاج لإجراء مشاورات وطنية لتوفير المعلومات اللازمة لصياغة تشريع إنشاء اللجنة. وقد

قدمت خطة وميزانية المشاورات الوطنية إلى الحكومة للموافقة عليهما. وتتمثل الخطوة التالية للجنة الفنية في وضع خطة عمل لتحليل أنماط النزاع. وتواصل الأمم المتحدة الالتزام بتقديم المساعدة الفنية في إنشاء المحكمة المختلطة وتنفيذ الجوانب الأخرى المتصلة بالمساءلة في الفصل الخامس من اتفاق السلام ، عملا بقرارات مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥) و ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦).

سادسا – ملاك موظفي البعثة وحالة نشرهم

٥٠ – في ٢٩ أيار/مايو، كان قوام البعثة من الموظفين المدنيين يبلغ ٢ ٦٠٤ ، بمن فيهم ٨٤٥ موظفا دوليا و ١ ٣٧١ موظفا وطنيا و ٣٨٨ من متطوعي الأمم المتحدة.

٥١ – وكان قوام شرطة البعثة يبلغ ١ ٦٩٢ شرطياً من أصل القوام المأذون به البالغ ٢ ١٠١ شرطي، من بينهم ٦٢٨ من فرادى الشرطة و ٩٨٩ من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة و ٧٥ من موظفي السجون. واكتمل نشر ١٦٠ فردا من وحدات الشرطة الرواندية المشكلة في جوبا بتاريخ ٤ نيسان/أبريل، مع توقع وصول ١٧٠ فردا من الشرطة الغانية المشكلة إلى واو في تموز/يوليه – آب/أغسطس. وتعزى التأخيرات في النشر أساسا إلى التأخيرات في تشكيل القوات وتأهب القوة من حيث الأفراد والمعدات، فضلا عن المتطلبات التي تفرضها الحكومة فيما يتصل بمنح الرخص الأمنية للقوات والمعدات المملوكة للوحدات.

٥٢ – ويبلغ قوام البعثة من القوات ٦١١ ١١ فردا عسكريا، بمن فيهم ١٨٩ من ضباط الاتصال العسكريين، و ٣٥٦ من ضباط الأركان العسكريين و ٠٦٦ ١١ من أفراد الوحدات العسكرية. ويتوقع للوحدة المؤلفة من ٣٦٣ من المهندسين العسكريين والموظفين الطبيين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استكمال انتشارها في ملكال وبانتيو بحلول ١٠ حزيران/يونيه. وعقب وصول فريق متقدم يتألف من ٢٥٥ فردا من كتيبة المشاة البنغلاديشية القادمة إلى واو في أواخر شباط/فبراير، يُتوقع وصول الجزء الرئيسي من الكتيبة البنغلاديشية في حزيران/يونيه، رهنا بتأمين الرخص المتبقية. ويُتوقع نشر وحدة غانية تتألف من ١٤٠ فرداً في أويل اعتبارا من تموز/يوليه.

٥٣ – وبدأت قوة الحماية الإقليمية بالانتشار في جنوب السودان في نيسان/أبريل، تحت قيادة العميد جان موبنزي من رواندا. وقد أتم الفريق المتقدم الذي يتألف من ٦٠ فرداً من سرية تشييد هندسية من بنغلاديش انتشاره في أيار/مايو، وأحضر معه المعدات الأساسية للبدء في إعداد أماكن الإقامة والعمل للقوة العاملة في جوبا. وقد بدأ فريق متقدم من سرية عالية التأهب من نيبال بالوصول في منتصف أيار/مايو، ويُتوقع وصول العناصر الأولى من كتائب المشاة الإقليمية من رواندا وإثيوبيا في حزيران/يونيه وآب/أغسطس، على التوالي. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح وتطهير في موقع قوة الحماية الإقليمية، مما أسفر عن إزالة ١٤ قطعة متفجرة. وفيما يتقدم النشر الكامل والتخطيط للتوظيف الكفؤ لقوة الحماية الإقليمية بشكل مطرد، لم يحسم بعد بعض المسائل الحاسمة مع الحكومة، بما في ذلك طرائق تنفيذ ولاية القوة لحماية مطار جوبا الدولي.

٥٤ – وكثفت البعثة الجهود للتوعية بمعايير السلوك في الأمم المتحدة ولتنفيذ سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا مع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عملا بتقريره عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/69/779). وعينت البعثة عضوا من قيادة البعثة كمدافع عن حقوق

الضحايا وأصدرت بطاقة ”عدم قبول الأعذار“ التي تؤكد القواعد السارية على حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وآليات الإبلاغ المنطبقة، لكي يلتزم بها جميع أفراد البعثة.

سابعا – انتهاكات اتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥٥ – سجلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥٣ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، كان منها ٣٨ عبارة عن قيود مفروضة على عمليات البعثة وولايتها، بما فيها ذلك الحالات التي أبلغت فيها البعثة عن اندلاع أعمال العنف. ومما أثار القلق بوجه خاص القيود على فرضها جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان على حركة دورية طويلة المدة تابعة للبعثة تعمل فيما بين توريت وباجوك؛ وتهديدات جنود الجيش الشعبي ضد نقطة تفتيش بإطلاق النار على أفراد من دورية طويلة المدة تابعة للبعثة تعمل فيما بين بانتيو وونكور في حال لم تعد الدورية إلى قاعدتها؛ ونيران الأسلحة الصغيرة الموجهة صوب قاعدة البعثة في لير وإطلاق النار على قاعدة البعثة في ياي في أيار/مايو؛ والاعتداء على موظف للبعثة من جانب جنود الجيش الشعبي في توريت أدى إلى إصابات بدنية. وسجلت البعثة انتهاكات أخرى شملت خمسة حوادث مصادرة و/أو تدمير لممتلكات الأمم المتحدة، وسبعة طلبات غير مشروعة للضرائب والرسوم، وثماني حالات اعتقال واحتجاز لأفراد تابعين للبعثة. وتشمل الحالات الأخيرة احتجاز ثلاثة موظفين اعتقلوا عام ٢٠١٤، بما في ذلك صحفي في إذاعة البعثة أطلق سراحه في ٢٦ أيار/مايو. ولم توجه تهم إلى الموظفين الثلاثة المحتجزين منذ فترة طويلة، ولم يسمح جهاز الأمن الوطني للبعثة بزيارتهم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وواصلت الحكومة أيضا فرض إجراءات الهجرة الخاصة بأفراد البعثة والمتعاقدين الدوليين. وقد سجلت أربعة حوادث تورط فيها الجناح المعارض داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان تتعلق بانتهاكات لحرية التنقل، والدخول غير المأذون إلى أماكن عمل البعثة، وإطلاق النار على قاعدة البعثة، والاستخدام غير المأذون لأصول البعثة. وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة المضيفة بانتهاكات اتفاق مركز القوات بواسطة مذكرات شفوية وخلال الاجتماعات التي تُعقد مع المسؤولين المعنيين. ويجري إطلاع الحكومة أيضاً على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع.

٥٦ – وقد نفذت مجموعة من تدابير إدارة المخاطر الأمنية الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، التي اعتمدها فريق إدارة الأمن عقب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦. وتشمل هذه التدابير مناطق سكنية أعيد النظر فيها للموظفين الدوليين المقيمين خارج مباني الأمم المتحدة، وتعزيز تدابير الأمن العيني لمكاتب الأمم المتحدة ومجمعاتها السكنية، وتحسين النظم لنشر المعلومات المتعلقة بالأمن والسلامة، ووضع خطة للإجلاء الطبي.

ثامنا – الجوانب المالية

٥٧ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨١/٧٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مبلغا قدره ٤٠٠ ٧٨٨ ٠٨١ ١ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥٨ - وحتى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٨١,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١٦١٣,٥ مليون دولار.

٥٩ - وجرى سداد تكاليف القوات والشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في حين جرى سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٦٠ - في الفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، طلب مجلس الأمن أن أقدم إليه استعراضا للتقدم الذي أحرزته الأطراف في وقف الأعمال العدائية والعودة إلى مسار الحوار وتحقيق الشمول داخل الحكومة، فضلا عن التوصية بإجراء أي تعديلات لازمة على ولاية البعثة. وكما اتضح في هذا التقرير، كان التقدم المحرز في المجالات المذكورة في الفقرة ٣٤ محدودا جدا بسبب انعدام الإرادة السياسية. فقد حُكِم على السكان برمتهم أن يتجرعوا العلقم بسبب أعمال قادتهم.

٦١ - وفيما يتعلق بالأعمال العدائية التي حدثت في الميدان منذ اتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، فإن الجيش الشعبي والجناح المعارض داخل الجيش الشعبي كانا مسؤولين عن الشروع في عمليات عسكرية ضد بعضهما بعضا، على النحو الوارد في تقاريري المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن، والإحاطات الشهرية التي قدمها ممثلي الخاصون، وغير ذلك من الرسائل المخصصة الموجهة إلى المجلس. ووقعت أعمال عدائية كبيرة في منطقة أعالي النيل، حيث شن الجيش الشعبي هجوما عسكريا كبيرا على المعارضة في المناطق التي كانت عادة بمثابة معقل لها. ووقعت كذلك اشتباكات بين الأطراف في جونقلي والمنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة بحر الغزال الكبرى، وفي ولاية الوحدة التي تعمل فيها المنظمات الإنسانية على التصدي للمجاعة والنقص الشديد في الأغذية. ولم تتراجع الأعمال العدائية بين الأطراف بل استمرت، مع ما ترتب على ذلك من عواقب إنسانية بالغة على المدنيين في المناطق المتضررة. ولم يفض وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس كير في ٢٢ أيار/مايو إلى إنهاء العمليات الهجومية التي يقوم بها الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويمثل تأجج القتال مجددا تجاهلا صارخا لذلك التعهد واستخفافا به.

٦٢ - وإزاء تصاعد النشاط العسكري في الميدان، بدأ الرئيس كير الحوار الوطني رسميا في ٢٢ أيار/مايو. وبدأت مداولات اللجنة التوجيهية للحوار الوطني في ٢٩ أيار/مايو، وأعلن الرئيسان المشاركان لهذه المبادرة عزمهما على التشاور مع قادة المعارضة داخل البلد وخارجه، بمن فيهم رياك مشار. وتدلُّ البيانات المشتركة التي تصدرها جماعات المعارضة، التي رفض بعضها الحوار الوطني في شكله الحالي، على شعورها بأن ذلك الحوار ليس منبرا للمناقشة يتيح المشاركة التامة للجميع. وفيما يتعلق بشمولية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، كما ذكر أعلاه، فقد أدت الجهود الرامية إلى توطيد وجود فصيل الجناح المعارض الموالي لتعبان دينق داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان ، فضلا عن بعض الأحزاب السياسية الأخرى، إلى استبعاد جهات فاعلة رئيسية أخرى.

٦٣ - وفي ضوء التقدم المحدود المحرز في هذه المجالات الرئيسية، واستمرار الأزمة السياسية والأمنية التي تكشفت في تموز/يوليه ٢٠١٦، لا يمكنني أن أوصي بإجراء أي تعديلات على الولاية الحالية للبعثة. ومن المؤسف أن استمرار العمليات العسكرية الكبيرة في الميدان، والانعدام الكامل للحوار بين الأطراف، وغياب شمولية المشاركة الحقيقية في الهياكل الحكومية في جنوب السودان يعني أن ولاية البعثة، بهيكلها الحالي بموجب القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، لا تزال وجيهة وملائمة للغرض، بما في ذلك دور قوة الحماية الإقليمية في تعزيز الأمن وحماية المدنيين في العاصمة. وسيكون لإعادة النظر في ولاية البعثة ومهام قوة الحماية الإقليمية ما يبررها متى ما ترسخَّ الوقفُ الحقيقيُّ للأعمال العدائية، مُعزَّزا بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

٦٤ - ومرة أخرى أناشد جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان إلى إسكات دوي المدافع. فمصداقية العملية السياسية الشاملة للجميع ، على النحو المتوخى في اتفاق السلام، هي السبيل الوحيد للمضي قدما. ويجب على الأطراف أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للعودة إلى طريق الحوار. وإني أؤيد الدعوات إلى الحوار الوطني؛ غير أن هذه العملية لا يمكن أن تكون بديلا عن تنفيذ اتفاق السلام. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إجراء حوار يتسم بالمصداقية في ظروف الحرب أو المجاعة أو الخوف. وأكرر دعوتي إلى الأطراف أن تنفذ وقفا فوريا للأعمال العدائية وإلى الحكومةَ الانتقالية أن تفتح مجددا الباب في وجه الحريات السياسية اللازمة لإجراء عملية ذات مصداقية.

٦٥ - ومن المؤسف أنه مع اشتداد حدة النزاع، ارتفعت الاحتياجات الإنسانية ارتفاعا حادا. وأدت الاشتباكات الجديدة منذ بداية عام ٢٠١٧ إلى اقتلاع المزيد من عشرات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء البلاد من ديارهم. وبلغ انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلد مستويات غير مسبوقة في هذا البلد. ويعاني نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص ويلات الجوع، بينما يجد مليون شخص آخرين أنفسهم على شفا المجاعة.

٦٦ - وأثني على شجاعة العاملين في المجال الإنساني، الذين يواصلون توفير المساعدة الكفيلة بإنقاذ الحياة إلى ملايين الأشخاص المستضعفين، على الرغم من ازدياد صعوبة بيئة العمليات، معرضين حياتهم الشخصية غالبا لخطر حقيقي. وقد أصبح جنوب السودان أحد أخطر البلدان بالنسبة إلى العاملين في مجال تقديم المعونة، حيث قتل ما لا يقل عن ٨٢ من عمال المساعدة الإنسانية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وإنني أناشد جميع الأطراف وقف الهجمات على عمال المساعدة الإنسانية والأصول الإنسانية، وكفالة وصولهم إلى السكان المستضعفين بحرية وأمان ودون عوائق.

٦٧ - ويفزعني أن العمليات والهجمات العسكرية التي شنها الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى كثيرا ما كانت عشوائية في طبيعتها. وخلفّت في أعقابها منازل وحقولا التهمتها النيران ومستشفيات ومدارس طالها النهب وقرى هجرها أهلها وإصابات في صفوف المدنيين. ولا يزال المدنيون يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تحملت النساء والفتيات والأطفال الوطأة العظمى من الآثار الناجمة عن هذه الأزمة. ويجب وقف هذه الانتهاكات، ويجب وضع حد للإفلات من العقاب، ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة لمساءلة الجناة. وفي هذا الصدد، فإن المحاكمة العسكرية للجنود التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يزعم تورطهم في ارتكاب جرائم ضد المدنيين في مركب تيران في تموز/يوليه ٢٠١٦، يجب أن تتقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة النزيهة. ولا يمكن اعتبار السلام

والمساءلة واحترام حقوق الإنسان مراحل منفصلة في مسار جنوب السودان، بل هي مترابطة ترابطا وثيقا ويجب التصدي لها جميعا في آن معا.

٦٨ - وأثني على الجهود التي تبذلها البعثة لتحسين متانة استجابتها في مواجهة التحديات غير المسبوقة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وواصلت البعثة تكثيف دورياتها النشطة في المناطق المتضررة من النزاع أو المعرضة لخطره، وهي تخطو خطوات كبيرة لتحسين قدرتها على بسط وجودها من أجل حماية المدنيين من العنف البدني وتهيئة بيئة تتوافر فيها الحماية. وأدى اشتداد حدة القتال وتشريد المزيد من المدنيين إلى زيادة الطلبات الملقاة على عاتق البعثة.

٦٩ - وأرحب بنشر قوات الطليعة التابعة لقوة الحماية الإقليمية، التي ستعزز في الأشهر المقبلة قدرة البعثة في جوبا، مما يتيح لحفظة السلام التابعين للبعثة مواصلة توسيع وجودهم في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، أجدد الدعوات السابقة الموجهة إلى البلدان المساهمة بقوات بأن تنشر على وجه السرعة القدرات المتبقية التي تؤدي دورا حيويا في تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية. وبالمثل، أدعو الحكومة إلى تيسير إجراءات الترخيص من أجل النشر السريع للقوام الكامل المأذون به لقوة الحماية الإقليمية، تمشيا مع التزاماتها تجاه مجلس الأمن.

٧٠ - ويلزم الآن أكثر من أي وقت مضى أن توفر البعثة الحماية للمدنيين وأن تدعم جنوب السودان في بناء سلام دائم. واستشرافا للمستقبل، ينبغي للبعثة، في إطار ولايتها الحالية وفي حدود قدراتها، أن تواصل إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، سواء داخل مواقع حماية المدنيين أو خارجها، بما في ذلك تلبية احتياجات الحماية الخاصة للنساء والأطفال. وينبغي للبعثة أيضا أن تواصل إعطاء الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات، مع تعزيز آليات المساءلة أيضا. وعلاوة على ذلك، أتوقع أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور رائد في تيسير جهود المصالحة المحلية والوطنية، وأن تدعم المبادرات الإقليمية والدولية لدعم عملية السلام في إطار المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص. وسيكون الدعم الموحد والثابت الذي يقدمه مجلس الأمن لجهود البعثة في هذا الصدد، فضلا عن تنفيذ مهامها الأخرى التي صدر بها تكليف، أمرا حاسما.

٧١ - ومنذ أن توليت مسؤولياتي بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، شاركت كثيرا ومطولا مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بمن فيهم الرئيس كير والجهات الضامنة لاتفاق السلام، لتنشيط العملية السياسية ووقف دوامة التدهور التي يشهدها شعب جنوب السودان. وأرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لإحياء العملية السياسية. ويحدوني الأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والثلاثون للهيئة الحكومية الدولية بشأن جنوب السودان في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى تعزيز اتباع نهج إقليمي متسق وأن يؤدي إلى مسار واضح للمضي قدما بالعملية السياسية. وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة لدعم المنطقة وهي تتصدر مسيرة إيجاد حل شامل ودائم للنزاع والتزامها بمواصلة بذل كل ما في وسعها لمساعدة شعب جنوب السودان على تحقيق تطلعاته الطويلة الأمد نحو السلام والأمن.

٧٢ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام الثابت الذي أبداه الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون التابعون للبعثة الذين يواصلون، تحت القيادة المقتدرة لممثلي الخاص، دافيد شيرر، العمل بشجاعة لحماية مئات الآلاف من المدنيين وحماية حقوق الإنسان وتيسير عمل الوكالات

الإنسانية وتشجيع عملية سياسية شاملة للجميع. وأتوجه بالشكر خصوصا إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قامت بتوفير ما تحتاج إليه البعثة بشدة من أفراد نظاميين وأصول. وأثني كذلك على أفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على ما أبدوه من شجاعة كبيرة وقدموه من تضحيات لتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية للسكان، في ظل ظروف ما فتئت تتفاقم قسوتها وصعوبتها.

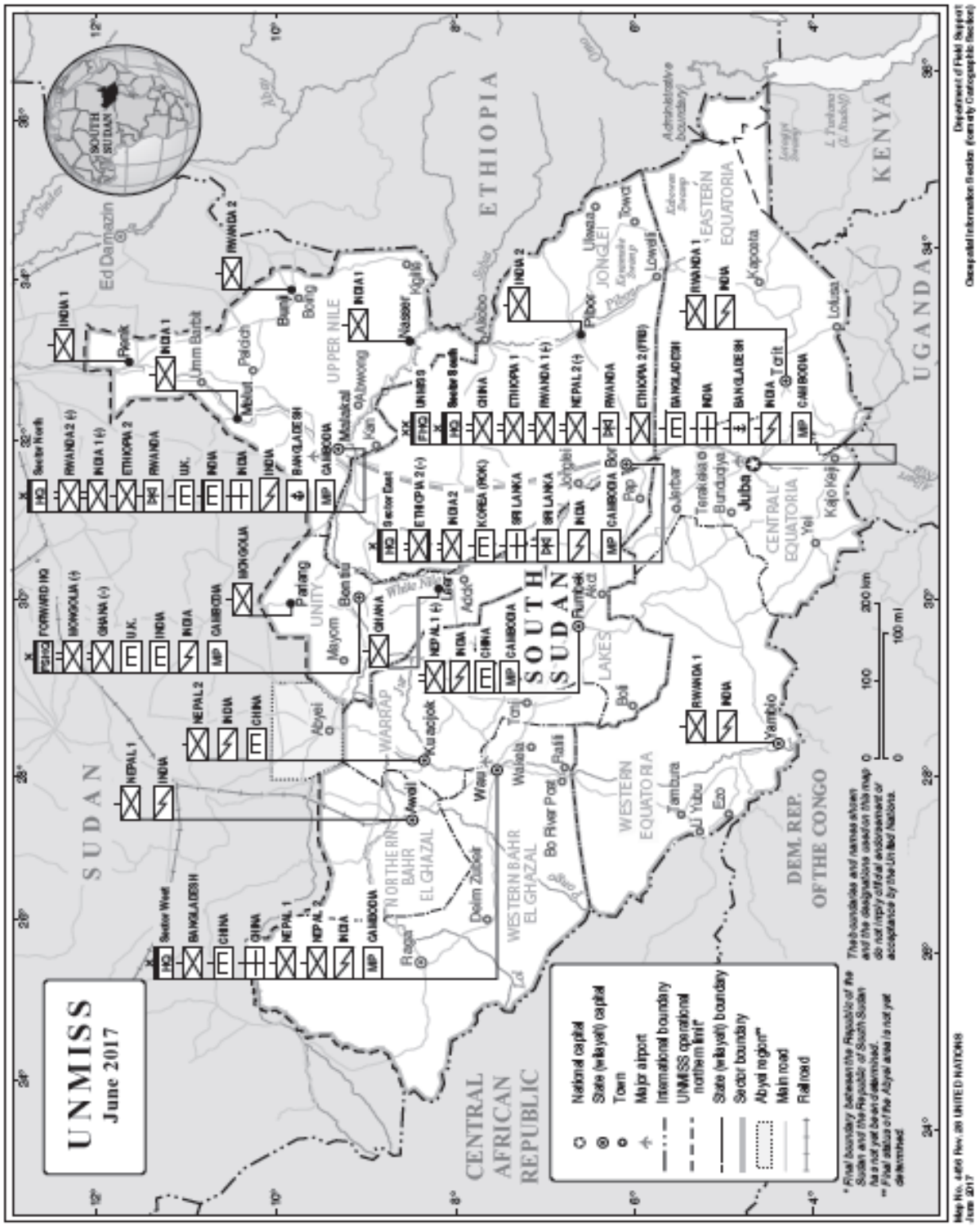
UNMISS
June 2017
SUDAN
SOUTH SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
Ed Damazin
Renk
Malakal
Bentiu
Bor
Juba
Torit
Kapoeta
Pibor
Akobo
Nasser
Kodok
Paloich
Melut
Umm Barbit
Abyei
Aweil
Wau
Kuajok
Tonj
Wadakai
Rumbek
Yambio
Tambura
Yei
Kajo Keji
Lokichoggio
Lodwar
Lokichar
Lopiding
Narus
Kaabong
Moroto
Nakapiripirit
Soroti
Tororo
Lira
Gulu
Arua
Maji
Mandera
Wajir
Marsabit
Isiolo
Meru
Nanyuki
Nyeri
Kisumu
Kericho
Eldoret
Kitale
Lodwar
Lake Turkana
Lake Victoria
Nile
Sobat
Pibor
Akobo
Baro
Gilo
Kibish
Omo
Turkwel
Kerio
Ewaso Ng'iro
Tana
Athi
Galana
Administrative boundary
UNMISS operational northern limit*
International boundary
State (wilayat) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
National capital
State (wilayat) capital
Town
Major airport
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)
Map No. 4456 Rev. 20 UNITED NATIONS
June 2017